الأمم المتحدة

E

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/EDGD/2009/3
12 June 2009
ORIGINAL: ARABIC

المجلس
الاقتصادي والاجتماعي

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

تقرير

اجتماع الخبراء بشأن مسارات السياسة التجارية في بلدان الإسكوا وتبعاتها على التجارة والأداء الاقتصادي
بيروت، ١٧-١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨

موجز

عقدت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) اجتماع الخبراء بشأن مسارات السياسة التجارية في بلدان الإسكوا وتبعاتها على التجارة والأداء الاقتصادي في بيروت، في الفترة ١٧-١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨.

ويتضمن هذا التقرير عرضاً موجزاً للنتائج والتوصيات التي خلص إليها الاجتماع، ونبذة عن أهم المواضيع التي تناولها، والمشاركين فيه، والجلسة الافتتاحية. وفي الجلسة الختامية المنعقدة في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، نُظّمت طاولة مستديرة لمناقشة أولويات السياسات التجارية في البلدان الأعضاء في الإسكوا، وآفاقها المستقبلية، وآثارها على التنمية.

وتناولت النقاشات أولويات السياسات التجارية وآفاقها المستقبلية في البلدان الأعضاء، وعدداً من القضايا ذات الانعكاسات الإنمائية والتي تتأثر بالسياسات التجارية المعتمدة في تلك البلدان. وتناولت النقاشات كذلك الفرص والتحديات التي يوفرها النظام التجاري المتعدد الأطراف، مقارنة بالاتفاقيات الثنائية والإقليمية.

واختتمت أعمال الاجتماع بعقد طاولة مستديرة، ناقش المشاركون فيها القضايا الإنمائية الناجمة عن السياسات التجارية المتبعة في بلدان الإسكوا، واستعرضوا أفضل الممارسات في البلدان الأعضاء، وأشاروا إلى الدروس المكتسبة.

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
مقدمة.....	١-٣	٣
الفصل		
أولاً- التوصيات	٤-١٢	٣
ألف- التوصيات الموجهة إلى الإسكوا	٥-٦	٣
باء- التوصيات الموجهة إلى البلدان الأعضاء.....	٧-١٠	٤
جيم- التوصيات الموجهة إلى الإسكوا والبلدان الأعضاء	١١-١٢	٦
ثانياً- محاور البحث والمناقشة.....	١٣-٣٦	٦
ثالثاً- تنظيم الأعمال	٣٧-٤٠	١٣
ألف- مكان الاجتماع وتاريخ انعقاده	٣٧	١٣
باء- الافتتاح	٣٨	١٣
جيم- الحضور	٣٩	١٣
دال- جدول الأعمال	٤٠	١٣
المرفق- قائمة المشاركين.....		١٤

مقدمة

١- نظمت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) اجتماعاً للخبراء حول مسارات السياسة التجارية في بلدان الإسكوا وتبعاتها على التجارة والأداء الاقتصادي، وذلك في إطار سعيها إلى تعزيز المعرفة لدى المعنيين بآخر التطورات المتعلقة بمسارات السياسة التجارية في البلدان الأعضاء. وعُقد الاجتماع في مقر الإسكوا في بيروت، في الجمهورية اللبنانية، خلال الفترة ١٧-١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨.

٢- وتناول الاجتماع عددا من المواضيع، أهمها السياسة التجارية وآثارها على التجارة والأداء الاقتصادي؛ والفرص والتحديات التي يوفرها النظام التجاري المتعدد الأطراف والاتفاقيات الإقليمية؛ والسياسة التجارية وأولويات قضايا التنمية؛ والممارسات الحسنة والدروس المُكتسبة. واختُتمت أعمال الاجتماع بعقد طاولة مستديرة لمناقشة القضايا الإنمائية الناجمة عن السياسات التجارية المعتمدة في بلدان الإسكوا. واستعرض المشاركون أهم الممارسات الحسنة في البلدان الأعضاء واستخلصوا الدروس منها.

٣- ويشير هذا التقرير إلى أهم المواضيع التي تناولها الاجتماع، وإلى المشاركين، والجلسة الافتتاحية، وأهم المناقشات والتوصيات التي خلص إليها.

أولاً- التوصيات

٤- في ختام العروض والمناقشات، انتهى المشاركون إلى مجموعة من التوصيات التي وجّهوها إلى الإسكوا وإلى البلدان الأعضاء.

ألف- التوصيات الموجهة إلى الإسكوا

١- عقد اجتماعات تعنى بالسياسات التجارية

٥- شكر المجتمعون الإسكوا على استضافتها هذا الاجتماع، وأشادوا بأهمية المواضيع التي تناولها، ودعوها إلى عقد اجتماعات دورية بهدف مناقشة المواضيع المتصلة بالسياسة التجارية وأثرها على الأداء الاقتصادي والتجارة. ودعوا الإسكوا أيضاً إلى مساعدة البلدان الأعضاء على تطوير سياساتها التجارية وتنسيقها ومواءمتها مع أهدافها الإنمائية، وعلى الاستفادة من تبادل الخبرات والدروس المكتسبة في هذا المجال.

٢- تقويم مسارات السياسات التجارية وتبعاتها على الأداء الاقتصادي والتنمية

٦- أكد المجتمعون على أهمية موضوع الاجتماع، باعتبار أن التجارة ترتبط ارتباطا وثيقا بالنمو الاقتصادي والتنمية، وأنّ للسياسات التجارية المعتمدة أثراً هاماً عليهما، وقد يكون سلبياً أو إيجابياً. وأشار المجتمعون إلى أن بلدان الإسكوا اعتمدت بمعظمها، قبل ثمانينات القرن المنصرم، سياسات إحلال الواردات والأسواق المغلقة والتعريفات المرتفعة والإجراءات الإدارية البيروقراطية المعقدة، بالإضافة إلى تغليب سيطرة القطاع العام على مجمل النشاط الاقتصادي. وترتّبت عن تلك السياسات انعكاسات سلبية على نمو

التجارة الخارجية والتجارة البينية، وعلى الأداء الإنتاجي، والقدرة على تنويع الصادرات، وقيام صناعات قوية وقادرة على المنافسة. وبالرغم من أنّ معظم اقتصادات البلدان الأعضاء اتّجهت في مطلع الثمانينات نحو التحرير الاقتصادي والخصخصة، واعتماد آليات السوق، لم تكن هذه الاقتصادات مهيأة أصلاً لاعتماد هكذا آليات، حيث كانت تفتقر إلى المؤسسات والتشريعات والكوادر البشرية الكفوءة والقادرة على تلبية احتياجات آليات عمل الأسواق. وحتى اليوم، وبالرغم من الخطوات العديدة والهامة التي انتهجتها البلدان الأعضاء في سبيل الارتقاء بتجارتها الخارجية وتنويع إنتاجها، لم تتجاوز حصة التجارة الخارجية في بلدان الإسكوا في مجموع التجارة العالمية ٣,٦ في المائة (في عام ٢٠٠٧)، كما لم تتجاوز حصة قيمة الصادرات البينية من إجمالي قيمة الصادرات ١٥,٢ في المائة (في عام ٢٠٠٣). ودعا المجتمعون الإسكوا إلى التعاون مع البلدان الأعضاء في بناء القدرات والمؤسسات التي من شأنها أن تساهم في انسياب عمل الأسواق وتحسين الأداء التجاري والاقتصادي وإلى عقد مزيد من الاجتماعات والمؤتمرات في هذا المجال.

باء- التوصيات الموجهة إلى البلدان الأعضاء

١- السياسات الاقتصادية المتكاملة ورصد نتائج السياسات التجارية على الاقتصاد والتنمية

٧- رأى المجتمعون أن الدور الهام للسياسة التجارية في مساعدة بلدان المنطقة على إنجاز التغيير المطلوب في تحسين الأداء التجاري والأداء الاقتصادي يتحقق من خلال انتهاج سياسات تجارية تنسجم مع أطر السياسات الصناعية والإنمائية الأخرى. وفي ضوء الأزمة المالية العالمية التي يشهدها العالم حالياً، تبقى بلدان الإسكوا مطالبة بمراجعة سياساتها التجارية وإنجازاتها الوطنية والبدائل المختلفة وتقييم أداءها. ودعا المجتمعون إلى مراجعة السياسات التجارية بشكل علمي يشمل الإطار العام لكل السياسات، والأهداف والغايات التي وُضعت على أساسها، وإلى مراجعة نجاحها في تحقيق تلك الغايات، وإسهاماتها في بناء القدرات الإنتاجية والتصديرية وتحسين فرص النفاذ إلى الأسواق الخارجية، وآثارها المباشرة وغير المباشرة على الأداء الاقتصادي بما في ذلك مستويات النمو والإنتاجية والاستثمار والتوظيف. ودعا المجتمعون البلدان الأعضاء إلى تبيُّن السياسات والأدوات التجارية المناسبة والمؤشرات التي تعين صانعي القرار في اتخاذ القرارات المناسبة بشأن التدابير السياسية في المستقبل، بما يكفل تعظيم أدائها الاقتصادي، وتعزيز قدراتها في بناء المواقف التفاوضية، سواء كان ذلك في جولة المفاوضات المتعددة الأطراف أو فيما يتصل بالاتفاقيات التجارية الإقليمية والثنائية. ودعا المشاركون البلدان الأعضاء كذلك إلى الاستفادة مما تتيحه الاتفاقيات المتعددة الأطراف والإقليمية من وسائل وقنوات تعين هذه البلدان في حماية إنتاجها المحلي ونفاذ صادراتها إلى الأسواق الخارجية. ودعوا إلى انتهاج سياسات تجارية تساهم في تنويع الإنتاج والصادرات، وإلى انتهاج السياسات الاقتصادية المتكاملة التي تضمن عدم تعارض السياسات التجارية مع غيرها من السياسات الاقتصادية والاجتماعية، من جهة، والتي تعزز بعضها بعضاً في تحقيق الأهداف الإنمائية للبلدان الأعضاء، من ناحية ثانية. وأكد المجتمعون أيضاً على أهمية قيام الحكومات برصد السياسات التجارية المتبعة وانعكاساتها على التجارة والاقتصاد، وقدرتها في تحقيق الأهداف الاستراتيجية الإنمائية.

٢- الأزمة المالية العالمية وأثرها على السياسة التجارية

٨- رأى المجتمعون أن هذا الاجتماع ينعقد في ظروف إقليمية ودولية تتطلب إعادة النظر في السياسات التجارية المتبعة في الدول النامية، ولا سيما في بلدان الإسكوا. وتتمثل هذه الظروف في الأزمة المالية العالمية وحالة الركود الناجمة عنها والتي قد تكون لها تبعات هامة على مجمل النشاط الاقتصادي والطلب

العالمي، وعلى النمو والتنمية. وأعرب المجتمعون عن تخوّفهم من احتمال عودة الحمائية، ولا سيما في البلدان المتقدمة. ودعوا البلدان الأعضاء إلى التنسيق مع البلدان النامية لإعادة تفعيل جولة الدوحة للتنمية في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، وذلك في محاولة لكسر حالة الجمود المستمرة منذ سنوات وللتقريب بين مواقف البلدان الأعضاء حيال القضايا الرئيسية ومواجهة الركود العالمي. ودعا المجتمعون أيضاً إلى التنسيق مع الدول النامية في مواقفها التفاوضية بما يقلل من قبولها لنتائج قد لا تنسجم بالضرورة مع طموحاتها الإنمائية. وطلب المجتمعون من الإسكوا أخذ المبادرة والقيام بدور فاعل، لا سيما في مساعدة البلدان الأعضاء على التنسيق في مواقفها التفاوضية، وتوضيح المواقف التي من شأنها أن تحدّ من الانعكاسات السلبية للأزمة المالية على قطاعاتها الاقتصادية وصادراتها من السلع والخدمات.

٣- الاتفاقيات الإقليمية والثنائية والمتعددة الأطراف ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

٩- رأى المجتمعون أنه بالرغم من أن بلدان الإسكوا انضمت إلى عدد من الاتفاقيات التجارية الثنائية والإقليمية، ما زالت طموحاتها المشروعة بتحقيق النفاذ لصادراتها إلى أسواق الدول المتقدمة تصطدم بجدران الحماية الصريحة أحياناً والمموهة أحياناً أخرى، مما يؤدي إلى استمرار تعثر الجهود الإنمائية الهادفة إلى تعزيز قدراتها الإنتاجية والتصديرية. ولاحظ المجتمعون عند تتبّع مسارات السياسات التجارية في المنطقة الأهمية التي توليها البلدان في علاقاتها التجارية مع الخارج، وذلك على حساب التكامل التجاري والاقتصادي الإقليمي. ويلاحظ أنه على الرغم من دخول اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى مرحلة الإعفاء الكامل منذ مطلع عام ٢٠٠٥، لم تسجل التجارة البينية إلا تحسّناً متواضعاً، إذ ارتفع معدل التجارة العربية البينية نسبة إلى إجمالي التجارة الخارجية للمنطقة من ٩,٣٠ في المائة عام ٢٠٠١ إلى ١١,٣٠ في المائة عام ٢٠٠٧. وبالرغم من بعض الاستثناءات، ما زالت الطبيعة الهيكلية للاقتصادات العربية عموماً وأنماط الإنتاج والتصدير فيها تكتسب الخصائص ذاتها التي لطالما كانت تميزها. ويساهم ذلك في بقاء الأنماط والسياسات التجارية التي تنتهجها البلدان العربية والتي لا تزال تحول دون الوصول إلى درجة أعلى من التكامل التجاري والاقتصادي. ومن أجل إنجاح تجربة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، أوصى المجتمعون البلدان الأعضاء بإعادة النظر في التدابير والإجراءات التي تتخذها في إطار سياساتها التجارية لتوفير المناخ المساعد على إنضاج هذه التجربة. ومن التدابير ذات الأولوية التي ينبغي اتخاذها العمل سريعاً على إزالة الحواجز غير التعريفية للتجارة، واعتماد إجراءات جديدة من شأنها تسهيل التجارة والنقل وتنقل عوامل الإنتاج الأخرى كالأيدي العاملة ورؤوس المال.

٤- تعزيز التبادل التجاري البيني والقطاع الخاص

١٠- دعا المجتمعون إلى تعزيز التبادل التجاري البيني وجذب الاستثمارات البينية وتشجيع القطاع الخاص في البلدان الأعضاء وسائر الدول العربية. ودعا المجتمعون الدول العربية إلى توفير السياسات والتشريعات المناسبة التي من شأنها تعزيز الاستثمار البيني، ولا سيما في ظل الأزمة المالية العالمية. ودعوا البلدان الأعضاء إلى توفير التشريعات الضرورية التي تساهم في تعزيز عمل القطاع الخاص وتوفير المعلومات اللازمة عن الشركات الناجحة وتوفير مؤشرات عنها، مما يعزز القدرة على التعاقد مع الشركات القائمة فيها.

جيم- التوصيات الموجهة إلى الإسكوا والبلدان الأعضاء

١- تعزيز كفاءة التجارة

١١- دعا المجتمعون البلدان الأعضاء إلى مراجعة الهياكل التي تؤثر على كفاءة التجارة، من بنى تحتية وإجراءات مالية وضريبية، وإلى تحديد العوامل التي ترفع من كلفة التصدير وتعيقه في كثير من الأحيان بهدف معالجتها. ودعوا البلدان كذلك إلى مراجعة القوانين والإجراءات والتشريعات والمعاملات التي تعيق كفاءة التجارة وتزيد من كلفة التصدير والأعمال. ودعوا الإسكوا إلى المساهمة في تعزيز الوعي في هذا المجال، والعمل على رفع مستوى القدرات، وتعميم الدروس المكتسبة على البلدان الأعضاء، وتعزيز سبل وإمكانيات التعاون، سواء كان ذلك من خلال إجراء دراسات أو عقد اجتماعات للخبراء أو تعزيز التعاون الفني والتدريب.

٢- المعلومات التجارية في خدمة السياسات التجارية والأداء التجاري والاقتصادي

١٢- أشار المجتمعون إلى أهمية قيام حكومات البلدان الأعضاء بتوفير المعلومات التجارية والبيانات المتصلة بالسياسات التجارية. وأشاروا إلى أهمية تزويد الإسكوا بالمعلومات بشكل منتظم ودوري، بما يمكنها من أداء دورها في إصدار الإحصاءات والبيانات التجارية وتحديثها. ودعوا الإسكوا إلى النظر في إمكانية توفير قواعد بيانات تجارية حول البلدان الأعضاء، لتمكين المستخدمين وواضعي السياسات وصانعي القرار من الحصول على المعلومات التجارية عن البلدان الأعضاء من موقع واحد، وتعزيز قدراتهم في تحليلها ومقاربتها ومقارنتها. وعلى صعيد تعزيز التبادل التجاري البيني وتشجيع الاستثمار البيني من خلال التعريف بالشركات العاملة في المنطقة، دعا المجتمعون الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلدان العربية إلى التعاون مع الغرف الوطنية والقطاع العام للاضطلاع بدور إقليمي في التعريف بالشركات التجارية والاستثمارية الناجحة، وتشكيل نقطة ارتكاز للحصول على المعلومات اللازمة عن الشركات الخاصة، والمعلومات التجارية والاستثمارية، بما يساهم في تعزيز التبادل التجاري البيني ورفع مستوى الاستثمارات والتعاقدات في المنطقة. ودعوا الحكومات إلى التعريف بفرص الاستثمار في البلدان الأعضاء وإقامة معارض للتعريف بمنتجات البلدان الأعضاء وصادراتها. ودعوا أيضا إلى إنشاء مجالس شراكة بين القطاعين العام والخاص لمراجعة السياسات التجارية والاقتصادية، بهدف تحسين الأداء التجاري والاقتصادي، وإلى إشراك القطاع الخاص في المفاوضات المتعددة الأطراف وغيرها من الاتفاقيات. ويتحقق ذلك من خلال إنشاء لجان وطنية مشتركة تكون مهمتها متابعة المفاوضات وتوفير المشورة والرأي والمعلومات التجارية والقطاعية اللازمة، بما يعزز الموقف التفاوضي للبلدان الأعضاء ويساعد على تقويم آثار المواقف التفاوضية على الأداء الاقتصادي والقطاعات الإنتاجية والخدماتية.

ثانياً- محاور البحث والمناقشة

١٣- قدّم الاجتماع نبذة عن الوضع الراهن للسياسات التجارية التي تبنتها البلدان الأعضاء في الإسكوا وآفاقها المستقبلية؛ والقضايا ذات الانعكاسات الإنمائية والتي تتأثر بالسياسات التجارية المعتمدة في هذه البلدان؛ والتجارة في الخدمات والفرص، والتحديات التي يوفرها النظام التجاري المتعدد الأطراف مقارنة بالاتفاقيات الثنائية. وقدم ممثلو البلدان الأعضاء عروضا قُطرية حول السياسات التجارية في بلدانهم، وتطرقوا فيها إلى القضايا موضوع البحث. وأبدى ممثلو البلدان الأعضاء والمنظمات والاتحادات العربية

والخبراء ملاحظاتهم ومقترحاتهم بشأن جميع المواضيع التي تناولها الاجتماع، بحضور ومشاركة فريق التجارة وعدد من المستشارين لدى الإسكوا والمتخصصين في هذا الموضوع، والذين كانت لهم إسهامات في تقديم المواضيع المختلفة والمشاركة في المناقشات.

١٤- قدمت ممثلة الإسكوا معلومات أساسية حول الاجتماع وأهدافه وأعماله، مشيرة إلى أن انعقاده يقع في إطار سعي الإسكوا إلى تعزيز الوعي بآخر التطورات المتعلقة بتقويم مسارات السياسة التجارية في البلدان الأعضاء، ومن منطلق أن العولمة وتحرير التجارة والتكامل الإقليمي كلها تأتي في مقدمة القضايا التي ينبغي أن تعالجها البلدان النامية، ومن بينها بلدان الإسكوا خلال سعيها إلى تحقيق أهدافها الإنمائية. وأشارت إلى أن بلدان الإسكوا سبق أن حرّرت سياساتها التجارية واعتمدت عدداً من الترتيبات التجارية ذات الأثر المباشر أو غير المباشر على أدائها الاقتصادي والإنمائي، والتي قد يكون لها تبعات حرجة على المسارات الإنمائية. ومن هنا ضرورة الوقوف على أهم مسارات السياسات التجارية في البلدان الأعضاء في الإسكوا وآثارها على التجارة والأداء الاقتصادي.

١٥- وأوضحت ممثلة الإسكوا أن اجتماع الخبراء يهدف إلى تقديم خلاصة عن أهم مسارات وأهداف السياسات التجارية التي تبنتها البلدان الأعضاء، وانعكاساتها على التجارة والأداء الاقتصادي فيها. ومن المرجوّ أن تشكل أوراق العمل المقدّمة إلى الاجتماع ومداولاته أساساً صالحاً يمكن الانطلاق منه للقيام بأنشطة وبرامج تتناول السياسة التجارية في منطقة الإسكوا. وأملت أن تشكل العناوين التالية المواضيع الرئيسية للبحث: أولويات السياسات التجارية وآفاقها المستقبلية في البلدان الأعضاء، والقضايا ذات الانعكاسات الإنمائية والتي تتأثر بالسياسات التجارية المعتمدة في هذه البلدان، والفرص والتحديات التي يوفرها النظام التجاري المتعدد الأطراف مقارنة بالاتفاقيات الثنائية والإقليمية. وأوضحت أنه سيتم تخصيص جلسة نقاش مفتوح في نهاية الاجتماع لتكثيف النقاش حولها. وبعد ذلك، استعرضت ممثلة الإسكوا محاور البحث في الاجتماع وتمنت للمشاركين كل التوفيق في مداولاتهم.

١٦- وقدم ممثل الإسكوا ملخصاً لورقة العمل التي قدمها للاجتماع، وهي بعنوان "السياسة التجارية وآثارها على الأداء الاقتصادي". ولخّص في هذه الورقة الإطار العام للسياسة التجارية وماهيتها، وقسّم أدوات السياسة التجارية إلى ثلاث مجموعات رئيسية: الأولى هي الإجراءات التي تؤثر مباشرة على الواردات، والثانية هي الإجراءات التي تؤثر مباشرة على الصادرات، والثالثة هي الإجراءات التي تؤثر على الإنتاج والتجارة. وأشار بالتفصيل إلى علاقة السياسة التجارية بالسياسات الاقتصادية والاجتماعية، وكيفية تطور مفاهيم السياسة التجارية من خلال اعتماد استراتيجيات التصنيع عبر إحلال الواردات اعتماداً على فرضية الصناعة الناشئة واعتماد سياسات التحرير التجاري والانفتاح. وأشار إلى فوائد تقويم السياسات التجارية وآثارها على الأداء الاقتصادي، مستعرضاً علاقة السياسات التجارية بالنمو الاقتصادي والمتغيرات الأخرى، مثل الإنتاجية والاستثمار الأجنبي، وعلاقة التجارة بالتقدم التقني واكتساب المهارات الفنية. وبعد ذلك، تطرّق ممثل الإسكوا إلى واقع السياسات التجارية في ظل النظام التجاري العالمي والقيود التي تفرضها اتفاقيات منظمة التجارة العالمية على السياسات التجارية. ودعا في اختتام مداخلته بلدان الإسكوا إلى العمل لتعظيم استفادتها من تطبيق السياسات التجارية، وذلك من خلال تعزيز بناء قدراتها المؤسسية، لا سيما في مجال إعداد الكوادر البشرية المتخصصة وتأهيلها، ودعوتها إلى التنسيق مع الدول النامية والأقل نمواً في مفاوضات الدوحة للحصول على شروط ميسرة تساهم في مساعدة صناعاتها الناشئة. ودعا ممثل الإسكوا ختاماً إلى أن تجري البلدان دراسات تطبيقية معمقة للميزات التي تتيحها اتفاقيات منظمة التجارة العالمية وغيرها من الاتفاقيات، ولا سيما في مجال مساعدة الصناعات الناشئة وقطاعات الخدمات.

١٧- وقدم مستشار الإسكوا استعراضا حول تقويم آثار مسارات السياسات التجارية في منطقة الإسكوا على الأداء الاقتصادي، وأشار إلى واقع العلاقة بين التجارة والنمو في بلدان الإسكوا، والسياسات والممارسات التجارية المتّبعة فيها، وتأثيرها على تعزيز التجارة والنمو. وفصّل، في جداول إحصائية، المؤشرات التجارية ونسب الصادرات الرئيسية إلى مجموع الصادرات ونسب أهم الواردات في بلدان الإسكوا والأسواق الرائدة لصادراتها إلى مجموع الواردات. كما أعطى أمثلة على مصادر الواردات الرئيسية في بعض البلدان، ونسب هذه الواردات والصادرات التي ترسلها هذه البلدان إلى بلدان أخرى. واستعرض مستشار الإسكوا أهم أدوات السياسات التجارية في المنطقة، وأهم الاتفاقيات التجارية الدولية، وعلاقة دول المنطقة بمنظمة التجارة العالمية. وأشار إلى أن أهم المعوقات التي تحول دون التكامل التجاري في منطقة الإسكوا تتلخص بارتفاع التعرفة الإسمية، واتخاذ إجراءات مشددة لحماية المنتجين المحليين في عدد من القطاعات المحلية، بالإضافة إلى صعوبة إجراءات الحصول على التراخيص وغيرها من الإجراءات الإدارية. واعتبر أنّ التحرير والتكامل التجاريين قادران على العودة بالفائدة على بلدان الإسكوا في الأجل البعيد، على الرغم من الصعوبات التي قد تنجم في الأمد القصير عن الخسائر التي قد تتكبدها الاقتصادات وهي تحاول التكيّف مع المتغيرات.

١٨- ودعا مستشار الإسكوا البلدان الأعضاء إلى التركيز في سياساتها على تشجيع الاستثمار وتطوير وتفعيل قوانين تشجّع الاستثمار وإنشاء لجان وطنية لتسهيل الإجراءات الإدارية لإقامة المشاريع الاستثمارية المشتركة والعمل على إنشاء مناطق تجارة حرة. وأما على صعيد المنطقة، فاعتبر أن على البلدان الأعضاء رفع مستويات التجارة والاستثمار، من خلال التخفيف من معوّقات التجارة وتنسيق السياسات المالية وتعظيم الكفاءة في الإنتاج من خلال الاستفادة من ميزات التنافسية النسبية في الأسواق المحلية ومن اقتصاديات الحجم الناجمة عن توسّع الأسواق.

١٩- وتركزت مناقشة الأوراق المقدمة في هذا الإطار حول إشكاليات تحرير التجارة وحماية الإنتاج المحلي في الوقت نفسه، وكيفية ربط الانفتاح التجاري بالنمو، عبر آليات محددة لا تكون آثارها سلبية على التنمية والنمو. وأشارت النقاشات إلى أنه حسب الأدبيات الاقتصادية المنشورة، لم يُحسم بعد الجدل القائم حول العلاقة السببية الإيجابية المباشرة بين التحرير التجاري والنمو والتنمية. وفي ظل الأزمة المالية التي يمر بها العالم حالياً، قد يكون من المجدي إعادة التفكير بالسياسات التجارية والاقتصادية التي تنتهجها البلدان الأعضاء، لا سيما في ظل توقع ركود عالمي قد تنتج عنه العودة إلى السياسات الحمائية، حتى في البلدان المتقدمة. ودعا عدد من المشاركين إلى إيلاء قطاع الزراعة اهتماماً خاصاً في السياسات التجارية، بوصفه يوظف شريحة كبيرة من السكان في المنطقة. وأشارت النقاشات إلى أهمية توفير وتطوير التشريعات المناسبة لبعض القطاعات، ولاسيما قطاع الخدمات، وتلك القطاعات التي توجب توفير تشريعات ملائمة قبل إقدام البلدان على تحريرها.

٢٠- وتناولت ممثلة الإسكوا في مداخلتها "الاتفاقيات التجارية الإقليمية والثنائية- الفرص والتحديات" أوجه وتطور وخصائص الترتيبات الإقليمية. وأشارت إلى أن العقد الماضي شهد تسارعاً في عقد وإبرام الاتفاقيات التجارية الإقليمية والثنائية وذلك فيما بين الدول المنضمة إلى منظمة التجارة العالمية. ولاحظت غلبة الاتفاقيات الثنائية على الإقليمية من حيث العدد، وأن الاتفاقيات تتركز في الشطر الغربي من الكرة الأرضية وفي منطقة آسيا والمحيط الهادئ، وأن إبرامها يزداد بين دول متباعدة إقليمياً، وفيما بين دول متقدمة وأخرى نامية، مما نتج عنه ما يعرف بمعضلة "وعاء المعكرونة". وأشارت إلى أن ترتيبات إقامة منطقة تجارة حرة تأتي بمراحل في المرتبة الأولى، تليها من حيث الأهمية ترتيبات تحرير تجارة الخدمات،

ومن ثم ترتيبات بحسب نظام الأفضلية وإقامة اتحاد جمركي على التوالي، مما يشير إلى التوجّه نحو إبرام اتفاقيات لا تؤدي بالضرورة إلى تعميق التكامل الاقتصادي، وذلك بالرغم من تزايد عدد التجمعات الإقليمية في العالم.

٢١- وتناولت ممثلة الإسكوا الإطار القانوني الناظم الذي يرعى الاتفاقيات الثنائية والإقليمية حسب منظمة التجارة العالمية. ولاحظت أن الاتفاقيات الإقليمية المعنية بالتجارة في السلع في البلدان النامية تخضع للمواد الواردة في الشرط الممكّن الذي جرى التوافق عليه خلال دورة طوكيو للمفاوضات المتعددة الأطراف، والذي تنصّ المادة (٣) منه على أنه يجب أن تسعى الترتيبات التي تقام في إطاره إلى تسهيل وتعزيز التجارة فيما بين البلدان الأعضاء، وألا تهدف في الوقت نفسه إلى زيادة المعوقات التجارية المفروضة على أطراف ثالثة. وينبغي ألا تهدف هذه الترتيبات إلى إعاقة أو تقليص فرص خفض التعريفات الجمركية أو إزالتها أو إعاقة التبادل التجاري، وذلك حسب أحكام مبدأ الدولة الأولى بالرعاية. وتسعى الاتفاقيات المعقودة في هذا الإطار إلى الاستجابة إلى الاحتياجات الإنمائية والمالية والتجارية للبلدان النامية. ويتوجّب على الدول المنضمة إلى تلك الترتيبات إعلام مجلس التجارة في منظمة التجارة العالمية بإبرام الاتفاقيات الثنائية أو تعديلها أو وقف العمل بها.

٢٢- وأشارت ممثلة الإسكوا إلى ضرورة أن تعمل البلدان النامية، ومنها بلدان الإسكوا، بداية على تقويم أسباب انضمامها، وإقامة ميزان للإيجابيات والسلبيات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي يُتوقع أن تسفر عن الانضمام إلى تلك الاتفاقيات من عدمه، وذلك بهدف تحسين شروطها لدى الانضمام. وعلى البلدان الأعضاء تقدير الزيادة المحتملة في حجم التبادل التجاري المتوقع في حالة انضمامها، وخلق التجارة مقابل مجرد تحويلها، وتوسيع أسواقها وتعزيز القدرة على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، بالإضافة إلى التأكد من عدم تعارض الالتزامات المترتبة على الانضمام مع الالتزامات الإقليمية الأخرى والمتعددة الأطراف، بالإضافة إلى تقدير قدرتها المستقبلية على توفر أدوات مرنة للسياسة التجارية.

٢٣- وتركزت النقاشات حول الميزات التي يوفرها النظام التجاري المتعدد الأطراف كمرجع للقواعد التجارية مقارنة بالاتفاقيات التجارية الإقليمية والثنائية. وأشارت النقاشات أيضاً إلى التباينات التي يخلقها تعدّد الاتفاقيات التجارية الإقليمية والثنائية التي تبرمها بلدان الإسكوا خصوصاً بكونها أطرافاً نامية "بل أطرافاً ثالثة" (Tertiary) في عدد من هذه الاتفاقيات. وأشار المشاركون في هذا الصدد إلى التخوف من تقييد القدرة على انتهاج سياسات تجارية معينة بسبب الالتزام بتلك الاتفاقيات. ودعا الحضور إلى أهمية النظر في ميزان السلبيات والإيجابيات قبل توقيع البلدان الأعضاء على تلك الاتفاقيات.

٢٤- وقدّم ممثل جامعة الدول العربية عرضاً ركز فيه على أهمية تحرير التجارة ودورها في التنمية الاقتصادية عموماً، وعلى التوجّه الإقليمي نحو تحرير التجارة، وذلك من خلال إطلاق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى. ولخّص المعوقات التي تواجهها التجارة العربية البينية، ووسائل تصحيح مساراتها، وزيادة التبادل التجاري العربي البيني. ورأى أن منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى تمثّل فرصة هامة، لما تنطوي عليه من إمكانيات تتجاوز القدرات المتوفرة في كل البلدان العربية على حدة. وأشار إلى أن ذلك يتطلب إصلاح السياسات التجارية، وإنشاء مؤسسات إنتاجية تنافسية من شأنها أن تستوعب التكنولوجيا الحديثة وأن تتفاعل معها، والتقليل من هيمنة القطاع العام على النشاط الاقتصادي، وإفساح المجال للقطاع الخاص للريادة، وزيادة الكفاءة، وخلق فرص العمل في المنطقة. وقد يتطلب ذلك توفير مناخ من الاستقرار في النظم المالية والضريبية والسياسات الاقتصادية والاجتماعية. كما دعا ممثل جامعة الدول العربية إلى

إجراء دراسات معمقة حول قضايا منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، ولا سيما في مجالات القواعد المطبقة على الصادرات، وحوافز التصدير، وإجراءات الرقابة والترخيص، وغيرها.

٢٥- وركزت النقاشات على أهمية عدم التعارض بين الاتفاقيات المتعددة الأطراف والإقليمية والثنائية التي تبرمها البلدان الأعضاء، من جهة، واتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، من جهة ثانية وملاحظة أثر ذلك على المنطقة. وأشار الحضور في هذا الصدد إلى أهمية دراسة تجربة مجلس التعاون لدول الخليج العربية، والاستفادة من تجربته في تعميق التكامل التجاري والاقتصادي في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى. ودعوا إلى توفير الأطر المناسبة للتفاوض بصورة جماعية لدى عقد اتفاقيات إقليمية وثنائية، على نحو يمنح الدول المعنية قوة تفاوضية.

٢٦- وقدّم ممثل الأردن عرضاً حول السياسة التجارية الخارجية في بلده والتي تستمد إطارها العام من فلسفة الانفتاح الاقتصادي على العالم والإيجابية في التعامل مع الشركاء التجاريين، والتي تقوم على أسس التكافؤ وتحقيق المصلحة المشتركة. واستعرض اتفاقيات التجارة الحرة التي انضم إليها الأردن، ومساهمتها في تحقيق معدلات النمو وبرامج الإصلاح الاقتصادي، والتي انعكست إيجابياً على نتائج المؤشرات الاقتصادية الكلية للمملكة. وأفاد بأن الأردن يعمل حالياً على إعداد استراتيجية وطنية للتجارة الخارجية، وهي ستمثّل وثيقة استرشادية للقطاعين الحكومي والخاص حول توجهات الحكومة والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها في مجال التجارة الخارجية خلال السنوات الخمس القادمة.

٢٧- وأشارت النقاشات إلى أن الاتفاقيات الثنائية والإقليمية التي أبرمها الأردن ساهمت في تعزيز نفاذ صادراته إلى الأسواق الخارجية. وجرى التأكيد على أهمية مراجعة السياسات التجارية، وتتبّع مدى انعكاس الإصلاحات الإجرائية والإدارية التي تنتهجها الدول على زيادة التبادل التجاري والأداء الاقتصادي. وجرى التأكيد على أهمية إنشاء مجالس للشراكة مع القطاع الخاص، بهدف إطلاع الجهات الفاعلة فيه على عمليات التفاوض التي تقوم بها الدولة في إطار منظمة التجارة العالمية، وإشراكها فيها، وكذلك لدى عقد اتفاقيات تجارية إقليمية وثنائية.

٢٨- واستعرض ممثل العراق الوضع الراهن للأزمة الاقتصادية التي يعيشها بلده وواقع التجارة الداخلية والبينية مع دول الجوار وبلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية. ودعا البلدان الأعضاء في الإسكوا إلى تشجيع الاستثمار في العراق في كافة المجالات، خصوصا بعد التحسن الملموس في الوضع الأمني.

٢٩- واستعرض ممثل الإسكوا واقع تجارة الخدمات في المنطقة، وعرّف بدور هذا القطاع وأهميته في الناتج المحلي للدول، والأهمية التي يستحوذ عليها في مفاوضات منظمة التجارة العالمية. ولخص التزامات البلدان الأعضاء في الإسكوا في الاتفاق العام لتحرير التجارة في الخدمات. وبعد ذلك، أشار إلى الاتفاقيات الإقليمية المعنية بتجارة الخدمات في منطقة الإسكوا، وأوصى بأهمية التصدي للتحديات التي تواجه دول المنطقة في هذا المجال، لاسيما لناحية توفر المعلومات والإحصائيات والأطر المؤسسية والتنظيمية والتشريعية. وأشار إلى أهمية التركيز على قطاعات خدماتية تتمتع بميزة تنافسية.

٣٠- وقدمت ممثلة الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة في البلدان العربية ورقة عمل أشارت فيها إلى أنه بالرغم من أن المنطقة العربية شهدت بمعظمها فورة نفطية ومالية خلال العامين الماضيين، وذلك بالتزامن مع أزمات اقتصادية عالمية واستمرار تحديات البطالة وغيرها، ما زالت حصة التجارة

العربية البينية من إجمالي التجارة العربية الخارجية ضعيفة، بالرغم من وجود اتفاقيات ثنائية تنظم تحرير التجارة فيما بين الدول العربية ومع الشركاء الخارجيين. وعزت الورقة ضعف حجم التجارة العربية إلى وجود معوقات جمركية وغير جمركية، وإدارية وتنظيمية وبيروقراطية، وتكرار الإجراءات وطول مدتها، وقيود فنية وكمية ومالية، بالإضافة إلى ضعف كفاءة النقل التجاري وارتفاع تكاليف النقل، وصعوبة انتقال الأفراد. وإزاء هذه التحديات، يسعى القطاع الخاص إلى إقامة شراكة فاعلة مع الحكومات العربية في وضع المعايير والسياسات التجارية المناسبة للاحتياجات الاقتصادية المحلية والعربية المشتركة، بهدف توفير بيئة اقتصادية مستقرة وجاذبة للاستثمارات، وتنويع القاعدة الاقتصادية، وخلق فرص عمل جديدة، وتحقيق التنمية البشرية المستدامة. ولُخصت احتياجات القطاع الخاص العربي بما يلي: (١) تعزيز كفاءة النقل التجاري وحرية تنقل الأفراد، (٢) دعم التمويل التجاري من خلال البرامج والصناديق والمصارف وخلق قنوات لربطها بالمؤسسات المتوسطة والصغيرة، (٣) توفير البنى التحتية الأساسية مثل الكهرباء، والطرق، والمياه، والأسواق المالية وربطها فيما بين الدول العربية، (٤) التعاون مع الحكومات لتزويد المفاوضين الحكوميين بالمعلومات اللازمة عن الاحتياجات، (٥) توفير الخدمات الداعمة للتجارة، مثل حاضنات الأعمال، والبرامج التدريبية، والبنى التحتية الإلكترونية، (٦) تسهيل وتشجيع الاندماج والاستحواذ والشراكات العربية العابرة للحدود، (٧) تطوير البيئة التشريعية والتنظيمية لخدمة تسهيل التجارة، (٨) إلغاء جميع القيود غير الجمركية والالتزام بمقررات الاتفاقيات، (٩) تحفيز تنافسية الإنتاج العربي من خلال تقليص كلفة الإنتاج وتوطين التكنولوجيا في مكوناته، و(١٠) توفير قواعد وبيانات معلومات محدّثة دورياً تتعلق بالتغييرات في التشريعات وفي متطلبات الاستهلاك وأنواع الأسواق.

٣١- قدمت ممثلة الإسكوا، نيابة عن ممثل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، عرضاً حول تطبيق مبدأ تحرير التجارة في تونس وآثاره والتحديات التي تواجهه. وتضمن العرض نبذة عن التزامات تونس التجارية في ضوء انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية، وعن آثار اتفاقيات التجارة الإقليمية واتفاقيات التجارة الحرة على الاقتصاد التونسي، خصوصا فيما يتعلق بالتنوع التجاري وخلق مجالات جديدة للتجارة والنمو والاستثمار الأجنبي المباشر. وخلصت إلى أن التجربة التونسية مع الاتحاد الأوروبي تشير إلى أن تحرير التجارة ينحصر في منتجات محددة، وأنّ الاتفاقيات الإقليمية والثنائية لا تشكّل تحولاً ملموسا في إعادة توزيع الموارد، إذ ما زال الاقتصاد محكوماً بأنشطة تتطلب كثافة اليد العاملة. وقد تكون تلك الاتفاقيات قد افادت في رفع مستوى نقل التكنولوجيا والاستثمارات الخارجية المباشرة. كما نجحت تونس في تنفيذ إصلاحات تمثلت بخفض اعتماد الميزانية العامة على ضرائب الاستيراد. وما زالت تونس تتمهل في تنفيذ إصلاحات التزمت بها حسب الاتفاقيات الثنائية والإقليمية التي عقدتها، وخصوصاً تلك التي تعنى بالقطاعات الخدماتية والزراعية.

٣٢- واستعرض ممثل قطر مسارات السياسة الاقتصادية في بلده، مشيراً إلى أن هذا المسار، كما يحدده الدستور القطري، تقوده سلطات ثلاث هي: السلطة التنفيذية والتشريعية والقضائية. وأشار إلى أن دولة قطر وضعت رؤيتها لعام ٢٠٠٣ بالاستناد إلى أربع ركائز، هي: التنمية البشرية والتنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية والتنمية البيئية. وقد حددت الدولة الشراكة مع القطاع الخاص وخلق مناخ ملائم للاستثمار من بين الوسائل اللازمة لتحقيق أهدافها في تنمية التجارة. واستعرض أهم الملامح الاقتصادية والتجارية لقطر، وأهم الاتفاقيات التي تؤثر على الاستثمار، مثل قانون الاستثمار القطري والقوانين المؤثرة واتفاقيات التجارة الحرة في إطار دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. وعرض موقف دولة قطر في منظمة التجارة العالمية. وأشار إلى أن المواضيع التي تحوز على اهتمام دولته في مفاوضات جولة الدوحة هي إزالة الدعم عن المنتجات الزراعية، وزيادة نفاذ المنتجات غير الزراعية، وحركة الأشخاص الطبيعيين. وفي هذا

الصدد، دعا ممثل قطر إلى العمل لتحرير التجارة بوتيرة أسرع، وذلك من خلال إزالة مختلف المعوقات أمام الدول النامية التي يحق لها أن تتمتع بعلاقات تجارة دولية متكافئة. ودعا كذلك إلى الاتفاق على الخطوات اللازمة التي من شأنها أن تضمن وصول تدفقات مالية إلى البلدان النامية، ولا سيما الاستثمار الأجنبي المباشر، بما يعينها في بناء قدراتها الإنتاجية ويؤهلها للتنافس على المستوى العالمي.

٣٣- وقدّم ممثل جمهورية مصر العربية ورقة عمل بشأن السياسات التجارية في بلده، مركزاً على العناصر التالية: (١) إلقاء الضوء على أهم أهداف السياسة التجارية المعمول بها في مصر، وأبرزها تحقيق النمو الاقتصادي؛ (٢) التعريف بأهم العناصر والأدوات المستخدمة لتحقيق أهداف السياسة التجارية؛ (٣) تحديد الجهات والمؤسسات الفاعلة التي تتولّى وضع السياسة التجارية وآليات اتخاذ القرار؛ (٤) رصد تطبيق أهم الاتفاقيات المعنية بالسياسة التجارية، بما في ذلك التعديلات المعتمدة على اللوائح والقوانين، وتخفيض التعريفات الجمركية، (٥) تحديد آثار تطبيق السياسة التجارية في مصر على البيئة الاقتصادية ومناخ الاستثمار. وطرح ممثل مصر أيضاً عدداً من التوصيات على المستوى المحلي، وهدفها تطبيق السياسة التجارية مع اعتماد مزيد من إجراءات الإصلاح التجاري والجمركي والضريبي والتقني والمالي. واستعرض ممثل مصر أهم التطورات التي طرأت على بيئة التجارة في مصر، والاتفاقيات التجارية المبرمة مع الشركاء التجاريين، والجهود الإصلاحية المبذولة، ودور القطاع الخاص كإحدى الأدوات التي تسهم بشكل فعال في صنع السياسة التجارية المصرية.

٣٤- وقدّم ممثل الجمهورية اليمنية ورقة عمل حول السياسة التجارية في بلده، شرح فيها أهم اتجاهات السياسة التجارية المطبقة في اليمن خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٨. وعرض أهم التغيرات التي أحدثت في إطار سياسة الإصلاح الهادفة إلى تفعيل نشاط التجارة الخارجية، مثل برنامج الإصلاح الاقتصادي والمالي والإداري، وأهم بنود تحرير التجارة الخارجية من جميع القيود والعوائق، وتسهيل إجراءات الحصول على السجل التجاري، وإصلاح البنية التشريعية والمؤسسية ذات الصلة، واستبدال حظر استيراد العديد من المنتجات الزراعية بتعريفة جمركية معينة، وإلغاء الدعم الحكومي عن السلع الأساسية من خلال التحرير التدريجي، وإنشاء المجلس الأعلى لتنمية الصادرات وجهازه الفني، والانضمام كذلك إلى تجمع صنعاء الذي يضمّ أثيوبيا والسودان واليمن. وأشار إلى أن اليمن تستمر في التفاوض للانضمام إلى مجلس التعاون لدول الخليج العربية. كما تقدمت اليمن بطلب للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية. وأشار ممثل اليمن إلى الإجراءات المتخذة لتوثيق الروابط التجارية والاستثمارية مع بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية ومع منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى. وأفاد عن بعض الآثار المترتبة عن السياسة التجارية المطبقة حالياً في بلده.

٣٥- وقدمت ممثلة الإسكوا عرضاً حول برنامج التعاون الفني في الإسكوا، مشيرة إلى أهداف البرنامج، وشارحة مفهوم بناء القدرات على المستوى الإقليمي ودون الإقليمي والوطني. كما تحدّثت بالتفصيل عن طبيعة الخدمات الاستشارية التي يقدمها البرنامج تلبية لطلبات البلدان الأعضاء والمواضيع المدرجة ضمنه. وأشارت إلى أن استراتيجية التعاون الفني ترتكز على ثلاثة محاور هي: تعزيز كفاءة الخدمة المقدمة، وبناء القدرات في المنطقة حسب أولويات الدولة المعنية، وتعزيز الشراكة بين الإسكوا والبلدان الأعضاء والمنظمات الحكومية وغير الحكومية في إعداد البرامج المشتركة وخطط العمل وتنفيذها. وحدّدت ممثلة الإسكوا نقاط الاتصال في الإسكوا في حال الرغبة بالاتصال بهم للتنسيق مع برنامج التعاون الفني.

٣٦- وعقدت جلسة للنقاش في إطار طاولة مستديرة تناولت أهم المواضيع التي طرحها المشاركون وناقشوها. وشارك في الجلسة خبراء اقتصاديون وممثلو البلدان الأعضاء والاتحادات والمنظمات العربية الإقليمية. وتشير الفقرات ٥-١٢ إلى أهم النقاط التي طُرحت في الجلسة.

ثالثاً- تنظيم الأعمال

ألف- مكان الاجتماع وتاريخ انعقاده

٣٧- عقدت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) اجتماع الخبراء بشأن مسارات السياسة التجارية في بلدان الإسكوا وتبعاتها على التجارة والأداء الاقتصادي في بيروت، في الفترة ١٧-١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨.

باء- الافتتاح

٣٨- في جلسة الافتتاح، ألقى السيد محمد عبد الرزاق، القائم بأعمال نائب الأمين التنفيذي، كلمة السيد بدر عمر الدفع، وكيل الأمين العام للأمم المتحدة والأمين التنفيذي للإسكوا، مرحباً فيها بجميع المشاركين في الاجتماع، وناقلاً لهم اعتذار السيد الدفع عن الحضور نظراً لارتباطه بمواعيد مسبقة. واستعرض السيد عبد الرزاق أهداف الاجتماع وأهمية انعقاده في ظل المناخات الإقليمية والدولية الحالية، والتي تتطلب إعادة النظر في السياسات التجارية المعتمدة في الدول النامية والعربية على وجه التحديد. كما أشار بإيجاز إلى عدد من أنشطة الإسكوا ذات الصلة، وأكد على استمرارها في تقديم المساعدات الفنية للبلدان الأعضاء في مجال التجارة الخارجية والسياسات والمفاوضات الإقليمية والدولية ذات الصلة.

جيم- الحضور

٣٩- حضر الاجتماع ممثلون عن البلدان الأعضاء في الإسكوا وعدد من المسؤولين والخبراء المعنيين بقطاع التجارة، إضافة إلى خبراء متخصصين في مجالات التجارة والاقتصاد في بلدان الإسكوا وفي المنظمات والاتحادات العربية والدولية ذات الصلة. ويتضمن المرفق قائمة بأسماء المشاركين.

دال- جدول الأعمال

٤٠- فيما يلي البنود المدرجة على جدول أعمال الاجتماع:

١- السياسة التجارية وأثرها على التجارة والأداء الاقتصادي.
٢- الفرص والتحديات التي يوفرها النظام التجاري المتعدد الأطراف والاتفاقيات الإقليمية.
٣- مسارات السياسة التجارية وأثرها على الأداء الاقتصادي، عروض قُطرية.
٤- السياسة التجارية وأولويات قضايا التنمية.
٥- مسارات السياسة التجارية: الممارسات الحسنة والدروس المكتسبة.

المرفق(*)

قائمة المشاركين

المملكة الأردنية الهاشمية

السيد يوسف الشمالي
مساعد مدير مديرية الدراسات والسياسات والعلاقات التجارية الخارجية
وزارة التجارة والصناعة
عمان، المملكة الأردنية الهاشمية
هاتف: ٥٦٢٩٠٣٠-٩٦٢
بريد إلكتروني: Yousef.S@mit.gov.jo

جمهورية العراق

السيد فوزي سعدون رشيد
رئيس
المنظمة العراقية لحقوق الإنسان والتنمية
بغداد، جمهورية العراق
هاتف: ٠٠٩٦٤٧٨٠٩٠١٤٦٣٥
بريد إلكتروني: hikaragz_d@yahoo.com

السيد رعد حسن
عضو لجنة تخطيط
المنظمة العراقية لحقوق الإنسان والتنمية
بغداد، جمهورية العراق
هاتف: ٠٠٩٦٤٧٨٠٩٠١٤٦٣٥
بريد إلكتروني: hikaragz_d@yahoo.com

سلطنة عُمان

خالد سعيد محمد الشعيبي
مدير عام المنظمات والعلاقات التجارية
وزارة التجارة والصناعة
سلطنة عمان
هاتف: ٠٠٩٦٨-٢٤٨١٢١
فاكس: ٠٠٩٦٨-٢٤٨١٥٤٠٠
بريد إلكتروني: shuaibi777@hotmail.com

دولة قطر

السيد أحمد آهن
مدير إدارة المنظمات الاقتصادية والتجارية
وزارة الأعمال والتجارة
الدوحة، دولة قطر
هاتف: ٩٧٤-٤٩٣١٣٢٠+
فاكس: ٩٧٤-٤٩٣١٢٠٩+
بريد إلكتروني: aahen@mbt.gov.qa

السيد عبد العزيز الطالب
مدير إدارة المشتريات قطر للبترول
قطر للبترول
هاتف: ٩٧٤-٤٩٣١٣٢٠+
فاكس: ٩٧٤-٤٩٣١٢٠٩+
بريد إلكتروني: altaleb@mbt.gov.qa

جمهورية مصر العربية

السيد وليد النزهي
وكيل الوزارة
رئيس الإدارة المركزية لمنظمة التجارة العالمية
هاتف: ٢٠-٢-٢٣٤٢١٩٥٠+
فاكس: ٢٠-٢-٢٣٤٢١٩٤٦+
بريد إلكتروني: w.elnozahy@tas.gov.eg

المملكة العربية السعودية

السيد خالد ناصر العمير
الملحق التجاري في السفارة السعودية
السفارة السعودية
بيروت، الجمهورية اللبنانية
هاتف: ٠١-٨٨٤٤٩١

الجمهورية اليمنية

السيد خالد محمد عبد الوهاب شيبان
مساعد منسق في تجارة السلع
وزارة الصناعة والتجارة
الجمهورية اليمنية
هاتف: ٠٠٩٦٧-١٥٦١١١٤
فاكس: ٠٠٩٦٧-١٢٥٢٤٥٦
بريد إلكتروني: kshaiban@gmail.com

(*) صدر هذا المرفق كما ورد من القسم المعني.

المنظمات الإقليمية العربية

الأمانة العامة لجامعة الدول العربية

السيد محمد علي النسور
رئيس قسم منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى
جامعة الدول العربية
القاهرة، جمهورية مصر العربية
هاتف: ٢٠١-٥٧٥٠٥١١
فاكس: ٢٠٢-٥٧٤٠٣٣١+
بريد إلكتروني: nsour_2000@yahoo.com

السيد خالد والي
رئيس قسم تجارة الخدمات
جامعة الدول العربية
القاهرة، جمهورية مصر العربية
هاتف: ٢٠١-٥٧٥٠٥١١
فاكس: ٢٠٢-٥٧٤٠٣٣١+
بريد إلكتروني: khaledwali@yahoo.com

الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية

الآنسة علا صيداني
باحثة اقتصادية
الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية
بيروت، الجمهورية اللبنانية
هاتف/فاكس: ٨٢٦٠٢٠ (٠٠٩٦١١)
بريد إلكتروني: admin@gucciaac.org.lb

شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية

السيد زياد عبد الصمد
المدير التنفيذي
بيروت، الجمهورية اللبنانية
هاتف: ٩٦١-١-٣١٩٣٩٩
فاكس: ٩٦١-١-٨١٥٦٣٦
بريد إلكتروني: annd@annd.org

السيدة كندة محمدية
مديرة البرامج
هاتف: ٩٦١-٣-٣١١١٤٩
فاكس: ٩٦١-١-٨١٥٦٣٦
بريد إلكتروني: kinda.mohamadieh@annd.org

مستشارون وخبراء

السيد سيمون نعيمة
عميد قسم الاقتصاد
الجامعة الأميركية في بيروت
استشاري الإسكوا
بيروت، الجمهورية اللبنانية
هاتف: ٠٣-٨٢٩٩٤٤
فاكس: ٠١-٧٤٤٤٨٤
بريد إلكتروني: sn01@aub.edu.lb

السيدة ذكاء الخالدي
خبير اقتصادي
هاتف: ٩٦١-١-٧٩٢٠٠١
بريد إلكتروني: thalkhalidi@yahoo.com

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

السيد محمد عبد الرزاق
القائم بأعمال نائب الأمين التنفيذي
مكتب الأمين التنفيذي
هاتف: ٩٦١-٠١-٩٧٨٨٠٥
فاكس: ٩٦١-٠١-٩٨١٥١٠
بريد إلكتروني: abdulrazzakm@un.org
الموقع على الإنترنت: www.escwa.org.lb

السيد نبيل علي صفوت
القائم بأعمال إدارة التنمية الاقتصادية والعولمة
ورئيس فريق النقل
إدارة التنمية الاقتصادية والعولمة
هاتف: ٩٦١-٠١-٩٧٨٤٣٨
فاكس: ٩٦١-٠١-٩٨١٥١٠
بريد إلكتروني: safwatn@un.org
الموقع على الإنترنت: www.escwa.org.lb

السيد محمد رضوان
مسؤول اقتصادي أقدم
مكتب الأمين التنفيذي
بيروت، الجمهورية اللبنانية
هاتف: ٩٦١-١-٩٧٨٣٤٣
فاكس: ٩٦١-١-٩٨١٥١٠
بريد إلكتروني: radwanm@un.org
الموقع على الإنترنت: www.escwa.org.lb

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (تابع)

السيد علي قادري
رئيس فريق التحليل الاقتصادي
إدارة التنمية الاقتصادية والعولمة
بيروت، الجمهورية اللبنانية
هاتف: ٩٦١-١-٩٧٨٤٥٧
فاكس: ٩٦١-١-٩٨١٥١٠
بريد إلكتروني: kadri@un.org
الموقع على الإنترنت: www.escwa.org.lb

السيدة رولا مجدلاني
رئيس شعبة تخطيط البرامج والتعاون الفني
شعبة تخطيط البرامج والتعاون الفني
بيروت، الجمهورية اللبنانية
هاتف: ٩٦١-١-٩٧٨٨٢٥
فاكس: ٩٦١-١-٩٨١٥١٠
بريد إلكتروني: rmajdalani@un.org
الموقع على الإنترنت: www.escwa.org.lb

السيد ماجد حمودة
مسؤول أول للشؤون الاقتصادية
فريق التجارة وقضايا منظمة التجارة العالمية
إدارة التنمية الاقتصادية والعولمة
بيروت، الجمهورية اللبنانية
هاتف: ٩٦١-١-٩٧٨٤٥٦
فاكس: ٩٦١-١-٩٨١٥١٠
بريد إلكتروني: hamoudeh@un.org
الموقع على الإنترنت: www.escwa.org.lb

الآنسة نائلة حداد
مسؤول أول للشؤون الاقتصادية
فريق التجارة وقضايا منظمة التجارة العالمية
إدارة التنمية الاقتصادية والعولمة
بيروت – الجمهورية اللبنانية
هاتف: ٠١-٩٧٨٤٦٠
فاكس: ٩٦١-١-٩٨١٥١٠
بريد إلكتروني: haddad8@un.org
الموقع على الإنترنت: www.escwa.org.lb

السيدة جيان باك
مسؤول مساعد شؤون اقتصادية
فريق التجارة وقضايا منظمة التجارة العالمية
إدارة التنمية الاقتصادية والعولمة
بيروت – الجمهورية اللبنانية
هاتف: ٠١-٩٧٨٨٥٣
فاكس: ٩٦١-١-٩٨١٥١٠
بريد إلكتروني: pak@un.org
الموقع على الإنترنت: www.escwa.org.lb

السيدة لمياء الحاج
مساعدة إدارية
فريق التجارة وقضايا منظمة التجارة العالمية
إدارة التنمية الاقتصادية والعولمة
بيروت، الجمهورية اللبنانية
هاتف: ٩٦١-١-٩٧٨٣٧٠
فاكس: ٩٦١-١-٩٨١٥١٠
بريد إلكتروني: el-hagel@un.org
الموقع على الإنترنت: www.escwa.org.lb